# و اقع الشمول المالي في البلدان العربية وسبل تعزيزه

الاسم واللقب: كنزة تنيو.

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر ب.

جامعة: الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية.

كلية: الشريعة والاقتصاد.

عنوان المداخلة: و اقع الشمول المالي في البلدان العربية وسبل تعزيزه.

المؤتمر: الدولي الأول للتكنولوجيا المالية: صناعة التكنولوجيا المالية في مواجهة تحديات الشمول المالي ورهانات الاستقرار المالي. يومي 4/3 ماي 2023.

الجهة المنظمة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى الشمول المالي في الدول العربية، وقد اعتمدت الدراسة على المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي بالإضافة إلى دراسة المبادرات العربية سواء الصادرة عن الهيئات أو البنوك المركزية، والتي تسعى لتعزيز الشمول المالي باعتباره عامل تمكين مهم لتحقيق التنمية والاستقرار المالي والحد من الفقر وغيرها. وقد خلصت الدراسة إلى التحسن النسبي لمؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية، وبالرغم من هذا التحسن إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق مستويات الشمول المقبولة إذا ما قورنت بباقي دول العالم سواء النامية أو ذات الدخل المرتفع. كما خلصت الدراسة إلى وجود تباين في أداء الدول العربية في المؤشرات الفرعية للشمول المالي حيث يمكن تقسيمها إلى:1) دول حققت مستويات مرتفعة من الشمول المالي كالإمارات والسعودية، 2) دول نتائجها جاءت متوسطة في معظم مؤشرات الشمول المالي كالجزائر والأردن، 3) دول متأخرة بشكل كبير عن تحقيق مستويات مقبولة للشمول المالي كالعراق ولبنان .

**الكلمات المفتاحية:** الشمول المالي، البلدان العربية، ملكية الحسابات المالية، الادخار، الاقتراض.

## Abstract :

This study aims to determine the level of financial inclusion in Arab countries. The study relied on the World Bank's Global Financial Inclusion Index, in addition to examining Arab initiatives, whether issued by organizations or central banks, that seek to promote financial inclusion as an important empowerment factor for achieving development, financial stability, poverty reduction, and more. The study concluded a relative improvement in financial inclusion indicators in the Arab region. However, despite this improvement, it still lags behind achieving acceptable levels of financial inclusion compared to other countries in the world, whether developing or high-income. The study also found variation in the performance of Arab countries in the sub-indicators of financial inclusion, which can be divided into: 1) countries that achieved high levels of financial inclusion such as the UAE and Saudi Arabia, 2) countries that had average results in most financial inclusion indicators such as Algeria and Jordan, and 3) countries that are significantly lagging behind in achieving acceptable levels of financial inclusion such as Iraq and Lebanon.

**Keywords:** Financial Inclusion, Arab Countries, Financial Account Ownership, Savings, Borrowing.

**مقدمة:**

يعد الشمول المالي من المواضيع الهامة على المستوى الدولي، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدها العالم ، فتحقيق الشمول المالي يعني أن كافة الأفراد والفئات والمؤسسات مدمجة في النظام المالي الرسمي بغض النظر عن دخلهم وأوضاعهم الاجتماعية، وبالتالي يهتم الشمول المالي بالفئات المهمشة كأصحاب الدخل الضعيف وسكان المناطق النائية والمرأة وغيرهم من الأفراد المستبعدين ماليا، كما يهتم الشمول المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر ويوفر لهم التمويل المناسب والبيئة الملائمة للاستفادة من الخدمات المالية الرسمية بكل سهولة وبدون عراقيل.

ولتحقيق الشمول المالي لابد من التركيز على الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بجودة وبتكلفة ميسورة، من خلال زيادة نسبة ملكية الأفراد للحسابات المالية الرسمية وتسهيل عمليات استخدامها مع توفير ها بما يتناسب مع جميع أفراد المجتمع، باعتبار أن امكانية الحصول على الحسابات غير كافية، فالمهم استخدام هذه الحسابات وتفعيلها وكيفية اجراء المعاملات المالية من خلالها. لذلك فالشمول المالي يرتبط ببعد الوصول للحسابات واستخدام هذه الحسابات بالإضافة إلى جودة الخدمات المقدمة، وهو ما يندرج تحت بند توفير الخدمات المالية الرسمية للجميع بمسؤولية وشفافية واستدامة.

ونظرا لأهمية الشمول المالي تسعى الدول العربية كغيرها من الدول إلى تعزيزه من خلال وضع استراتيجيات وطنية لتحقيق ذلك، فحسب البنك الدولي أصبح الشمول المالي عامل تمكين لسبعة من أهداف للتنمية المستدامة من بين سبعة عشر هدفا. وتواجه الدول العربية مجموعة من الصعوبات والعراقيل أهمها انخفاض نسبة ملكية الأفراد للحسابات المالية حيث تصل نسبتهم إلى (38,94%) فقط مقابل(73,97%) على مستوى العالم لسنة 2021، وبالتالي الوصول الضعيف للخدمات المالية الرسمية الناتج عن ضعف البنية التحتية المالية الأساسية واللازمة لتعزيز الشمول المالي، فالوصول يمثل البعد الأول للشمول المالي ومن دونه لا يمكن السير قدما لتحقيق باقي الأبعاد كاستخدام الخدمات المالية وتقديمها بجودة وفعالية واستدامة. وفي ظل ما تقدم نحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة عن الاشكالية التالية:

**ما و اقع الشمول المالي في الدول العربية؟**

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟، وماهي أبعاده وأهم المؤشرات لقياسه؟.
- ما هي الاستراتيجيات المعتمدة من قبل الدول العربية في سبيل تعزيز الشمول المالي؟

- كيف كان أداء الدول العربية في المؤشر العالمي للشمول المالي الصادر عن البنك الدولي؟

**أهمية الدراسة:** تكمن في أهمية الشمول المالي حيث أصبح من بين المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، والدول العربية من بين الدول التي التزمت بتحقيق التنمية المستدامة والشمول المالي، وبالتالي من المهم تحديد مكانة الدول العربية على مستوى العالم في تحقيق الشمول المالي ونتائجها المحققة في المؤشرات الموضوعة لقياس الشمول المالي ومقارنتها مع باقي الدول والمجموعات.

**أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- الاطلاع على الاستراتيجيات الوطنية الموضوعة من طرف البلدان العربية لتعزيز الشمول المالي.
- تحديد سبل تعزيز الشمول المالي في البلدان العربية.
- الاطلاع على أداء الدول العربية في المؤشر العالمي للشمول المالي وتحليل النتائج.

**منهجية الدراسة:** بهدف الاجابة عن اشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال تقديم التعاريف المختلفة للشمول المالي وأبعاده ومؤشرات قياسه، بالإضافة إلى تقديم واقع الشمول المالي في الدول العربية من خلال الرؤى والاستراتيجيات الوطنية الموضوعة، وتحليل نتائج هذه الدول في المؤشر العالمي لقياس الشمول المالي.

**محاور الدراسة:** لتحديد واقع الشمول المالي في الدول العربية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كالتالي:

- ✓ **المحور الاول:** مفاهيم عامة حول الشمول المالي,
- ✓ **المحور الثاني:** استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية.
- ✓ **المحور الثالث:** واقع الشمول المالي في الدول العربية.

## أولا: مفاهيم عامة حول الشمول المالي

### 1.تعريف الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي بكونه إمكانية وصول الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، اقتراض، تأمين...)، يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وبكلفة معقولة (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 191).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) الشمول المالي بأنه:" العملية التي من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (شنبي و بن لخضر، 2019).

وبالتالي يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين، والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على ادارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة، وبالتالي يشمل العوامل أو السمات التالية (خير الدين، 2019، صفحة 28):

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين.
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بزيادة الاستثمار وما يتبع ذلك من خلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع ايلاء اهتمام أكبر لحقوق المرأة.

**2.أهمية الشمول المالي:**

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس ايجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، وسوف تساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام لانخفاض السيولة، ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالنقاط الرئيسية التالية (خير الدين، 2019، الصفحات 28-29):

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** حيث يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة إلى الأثر الايجابي على أسواق العمل، كما يساهم توسيع انتشار الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال مزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.
- **تعزيز استقرار النظام المالي:** حيث أن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية يعمل على تنويع محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات.

- **تعزيز قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي** سيعزز من قدراتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم باعتباره أهم هذه الاستثمارات على الاطلاق، بالإضافة لتحسين قدرتهم على ادارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

**3.أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:**

يقاس الشمول المالي من خلال ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في: الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية، وكل بعد يحتوى على مجموعة من المؤشرات الفرعية الخاصة به، ويمكن توضيح هذه الابعاد والمؤشرات من خلال ما يلي (عجور، 2017، الصفحات 12-14):

**أ.الوصول للخدمات المالية(Access dimension):** يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى قدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية(الفروع وأجهزة الصراف الآلي وغيرها)، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. ويمكن قياس هذا البعد بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات أهمها(مؤشرات نقاط الخدمة كعدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي وغيرها، مؤشرات ملكية بطاقة ائتمان، ونقاط الخدمة المخصصة للمؤسسات).

**ب.استخدام الخدمات المالية(Usage Indicators):** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويمكن قياس هذا البعد من خلال العديد من المؤشرات أهمها( مؤشرات خاصة بالأفراد كعدد البالغين الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، حسابات الودائع، المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول، عدد القروض وغيرها، مؤشرات خاصة بالمؤسسات كنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب رسمي وقروض، نسبة المدفوعات الرقمية وغيرها)

**ج.جودة الخدمات المالية(Quality indicators ):** يعتبر بعد الجودة للاشتمال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

**ثانيا: استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية**

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات صناع القرار على مستوى العالم كأولوية اقتصادية وانمائية نظرا لدوره الكبير في دعم النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، وتوفير فرص العمل، وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادي (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 191). وفي هذا الاطار صدرت العديد من المبادرات الدولية كمبادرة مجموعة العشرين والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات حول العالم، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات مختلفة لتعزيز الشمول المالي خاصة بعد جائحة كورونا من جهة والأزمات الاقتصادية التي يعاني منها العالم من جهة أخرى.

**1.مبادرات الشمول المالي في الدول العربية:**

أبرز المبادرات للشمول المالي في المنطقة العربية كانت من خلال صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية(GIZ) وتحالف الشمول المالي(AFI)، وبمشاركة من البنك الدولي، وتم اطلاقها سنة 2017 وتهدف إلى دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية (صندوق النقد العربي، 2021):

- الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.
- تمكين المرأة ماليا.
- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.
- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي.
- التمويل الزراعي الريفي.
- البنية التحتية للأسواق المالية
- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

أما بالنسبة للدول العربية فقد أطلقت كل دولة مبادرات واستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بالتعاون مع هيئات ومؤسسات دولية. ويمكن ادراج عينة من هذه المبادرات من خلال الجدول الموالي.

**الجدول رقم(1): الاستراتيجيات الوطنية للدول العربية المتعلقة بالشمول المالي**

| المبادرة | الهيئة | الرؤية | طريقة الأداء |
|---|---|---|---|
| **استراتيجية الشمول المالي في مصر(2022-2025)** | البنك المركزي المصري بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء وبدعم فني من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي(Giz) | تعتمد استراتيجية مصر لتحقيق الشمول المالي على مجموعة من المحاور الأساسية (الثقافة المالية، تنوع الخدمات المقدمة، تهيئة بيئة العمل للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، الحرص على اتاحة الخدمات الرقمية). | وضع البنك المركزي المصري ممكنات لذلك أهمها **تهيئة البيئة التشريعية** اللازمة لحماية المتعاملين في النظام المالي مع الاستمرار في **تطوير البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا** المالية بالإضافة إلى الحرص على **توفير التمويل المستدام** وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. |
| **استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق (2020-2023)** | البنك المركزي العراقي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية | استراتيجية العراق مقاربة ثلاثية التدخلات تهدف لتحسين بيئة العمل لإدماج الاشخاص المستثنين من الوصول إلى الخدمات المالية في العراق، من خلال العمل على مستوى الاقتصاد الكلي ودعم السياسات في هذا الاطار، والعمل على بناء قدرات مؤسسات الأعمال والمال بالإضافة إلى تحضير الفئات المستهدفة للوصول إلى الخدمات المالية. | **على المستوى الجزئي** تدريب الفئات المستهدفة من الشباب ورواد الأعمال الراغبين ببدء وتطوير أعمالهم، **على جانب العرض** بناء للقدرات من خلال التدريب لمساعدة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من تصميم المنتجات والخدمات المناسبة لزبائنهم، **على المستوى الكلي** العمل على تخفيض المخاطر المالية المحتملة بتأسيس حسابات ادخار لرواد الأعمال. |
| **الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن البداية(2018-2020) التجديد (2023-2025)** | البنك المركزي الأردني | تستند الاستراتيجية إلى مجموعة من السياسات ذات الأولوية، ثلاثة منها تعتبر ركائز أساسية: التمويل الأصغر، الخدمات المالية الرقمية، تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن هناك أربعة ممكنات(القوانين والتشريعات، البيانات والأبحاث، حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية والتكنولوجيا المالية). | التركيز على 3 محاور: **محور التمويل الأصغر** من خلال توفير البيئة المواتية لنمو القطاع وبناء القدرات المالية والموارد البشرية، **بالنسبة لمحور الخدمات المالية الرقمية** من خلال زيادة انتشارها وتعزيز الأمن والنزاهة لأنظمة الدفع، **بالنسبة لمحور الشركات الصغيرة والمتوسطة** زيادة نسبة التمويل(كنسبة من القروض) المقدمة لهم من 8,5% إلى 15% نهاية عام 2020. |
| **الخطة** | مصرف قطر المركزي | في ظل اطار العمل الذي تقدمه | **تعزيز الشمول المالي** ليس فقط من خلال |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **الاستراتيجية الثانية لقطر (2017-2022)** | وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال | رؤية قطر الوطنية 2030 للقطاع المالي واستراتيجية التنمية الوطنية، تعتبر الخطة الاستراتيجية الثانية خارطة طريق التي تعكس توجه دولة قطر لبناء قطاع مالي سليم ومرن من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي المستدام. | الأعمال المتعلقة بالعرض مثل التدابير التي تسمح بالنفاذ إلى التمويل ولكن أيضا من خلال الأعمال المتعلقة بالطلب كتعزيز التثقيف المالي. كما أنه من الأهمية ضمان الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية المناسبة والعالية الجودة والاقتصادية من قبل المجموعات السكانية أو الأعمال التجارية التي لا تملك حسابات مصرفية أو التي لا تحظى بمثل هذه الخدمات. **الابتكار المالي** أي جعل العمليات المالية في شكل رقمي وآلي بهدف اتاحة الفرصة للوصول إلى العملاء والمستثمرين من كافة الفئات بشكل سهل وبتكلفة أقل. |
| **رؤية السعودية 2030** | مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية | رؤية شاملة تتضمن ثلاث محاور رئيسية تتفرع إلى 96 هدف استراتيجي. تتمثل المحاور في مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر ووطن طموح. | **فيما يتعلق ببرنامج تطوير القطاع المالي:** يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنوع مصادر دخله، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال **تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتطوير سوق مالية متقدمة** من خلال زيادة الدعم في مجال التكنولوجيا المالية للشركات الجديدة والناشئة، بالإضافة إلى **تعزيز وتمكين التخطيط المالي**(التقاعد، والادخار). |

**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- (البنك المركزي المصري، 2022).
- (منظمة العمل الدولية، 2019).
- (البنك المركزي الاردني، 2018).
- (مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، 2017).
- (رؤية السعودية 2030، 2016)

**2.سبل تحقيق الشمول المالي في الدول العربية:**

لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لابد من تبني استراتيجيات وطنية تعتمد على مجموعة من الركائز الأساسية والضرورية لضمان ادماج كافة الأفراد والفئات والمؤسسات في النظام المالي الرسمي من خلال ما يلي (البنك المركزي الجزائري، 2022) و (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015):

**2-1-دعم البنية التحتية المالية:** يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي:

- **البيئة التشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال اصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات.
- **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص للتمويل المتناهي الصغر. بالإضافة إلى انشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات الدولة.
- **تطوير نظم الدفع والتسوية:** تطوير نظم الدفع والتسوية القومية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.
- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة قليلة وفاعلية عالية.
- **توفير قواعد بيانات شاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وانشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من اجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

**2-2-الحماية المالية للمستهلك:** بهدف زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز الشمول المالي لابد من توفير للمستهلك الحماية اللازمة من خلال ما يلي:

- التأكد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة الى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الافصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج.
- امكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمة المقدمة لهم.

- توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسئولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

**2-3-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** يعتبر ذلك من أهم ركائز الشمول المالي من خلال الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يجب على مقدمي الخدمات الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط الاقراض والتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية.
- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم واثقالهم بالقروض.
- اتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

**2-4-التثقيف المالي:** وهو العملية التي من خلالها يتم تحسين ادراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والارشاد المالي، وتطوير مهاراتهم وثقتهم المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم".

وبالتالي يقتضي تحسين الشمول المالي التركيز على كلا من جانب الطلب من خلال أنشطة التثقيف المالي وجانب العرض من خلال طرح منتجات مالية مناسبة لاحتياجات الفئات المهمشة علاوة على اجراءات الحماية المالية للمستهلك (المصرف المركزي المصري، 2019).

**ثالثا: و اقع للشمول المالي في العالم العربي**

بعد الاطلاع على المبادرات العربية في مجال الشمول المالي والاستراتيجيات الوطنية المعدة من طرف البلدان العربية، لابد من اختبار مدى نجاح هذه المبادرات والاستراتيجيات في تعزيز الشمول المالي في المنطقة، من خلال الاعتماد على مؤشرات خاصة تقيس ذلك.

### 1. أداء الدول العربية في المؤشر العالمي للشمول المالي

للاطلاع على أداء الدول العربية فيما يخص الشمول المالي نعتمد على مؤشر( Global Financial Inclusion Index)، الصادر من قبل البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسات دولية أخرى، وفي هذا الاطار يوفر البنك الدولي قاعدة بيانات خاصة تحتوي على عدد كبير من المؤشرات التي تقيس الشمول المالي في معظم دول العالم يصدر كل ثلاثة سنوات منذ سنة 2011، وآخر تقرير للشمول المالي لسنة(2021) تضمن نتائج 122 دولة حول العالم من بينها نتائج 10 دول عربية(الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، السعودية، تونس، الامارات، فلسطين). وفيما يلي نتائج الدول العربية في أهم المؤشرات الفرعية للمؤشر العالمي الخاص بالشمول المالي.

#### أ.مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في المؤسسات المالية الرسمية:

يشير هذا المؤشر إلى نسبة الأفراد (أكثر من 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مالية لدى المؤسسات الرسمية، ويعتبر هذا المؤشر كخطوة أولى في سبيل تحقيق الشمول المالي لأن امتلاك الأفراد لحساب مالي يعني قدرتهم على الحصول على الخدمات المالية المختلفة من ايداع وادخار وتحويل الأموال وغيرها. وفيما يلي جدول يوضح اداء الدول العربية في هذا المؤشر حسب المعلومات المتوفرة في قاعدة البيانات الخاصة بالمؤشر العالمي للشمول المالي.

**الجدول رقم(2): مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مالية رسمية في البلدان العربية(%)**

| الدول | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 33.3 | 50.5 | 42.8 | 44.1 |
| مصر | 9.7 | 14.1 | 32.8 | 27.4 |
| العراق | 10.6 | 11 | 22.7 | 18.6 |
| الأردن | 25.5 | 24.6 | 42.5 | 47.1 |
| لبنان | 37 | 46.9 | 44.8 | 20.7 |
| المغرب | 0 | 0 | 28.6 | 44.4 |
| السعودية | 46.4 | 69.4 | 71.7 | 74.3 |
| تونس | 0 | 27.4 | 36.9 | 36.9 |
| الامارات | 59.7 | 83.7 | 88.2 | 85.7 |
| فلسطين | 19.4 | 24.2 | 25 | 33.6 |
| الكويت | 86.77 | 72.91 | 79.84 | _ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| البحرين | 64.51 | 81.94 | 82.61 | _ |
| عمان | 73.60 | - | - | - |
| قطر | 65.88 | _ | _ | _ |
| ليبيا | _ | 65.67 | _ | _ |
| سوريا | 23.25 | _ | _ | _ |
| السودان | 6.9 | 15.27 | _ | _ |
| اليمن | 3.66 | 6.45 | _ | _ |

**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- (World Bank, 2022)
- (World Bank, 2021)

من خلال الجدول أعلاه يتضح التباين الموجود فيما بين الدول العربية بالنسبة لنسبة البالغين الذين لديهم حسابات مالية رسمية، ويمكن تقسيم الدول العربية حسب نتائج الدول في المؤشر لسنة 2021 إلى ثلاثة فئات، الأولى تضم كلا من السعودية والامارات باعتبارهما حققتا نتائج جيدة بنسب فاقت(75%)، أما الفئة الثانية فتضم (الجزائر ، الأردن، المغرب) حققت نتائج متوسطة بنتائج تتراوح ما بين(44% و47%)، أما الفئة الثالثة فتضم(مصر، العراق، لبنان، تونس، فلسطين) فكانت نتائجها ضعيفة نسبيا بمؤشر أقل من (35%).ونظرا لأهمية هذا المؤشر باعتباره أساس بداية أي استراتيجية ناجحة لتعزيز الشمول المالي، وللاطلاع على تطور هذا المؤشر في كل التقارير الصادرة عن البنك الدولي منذ 2011 ومقارنتها مع نتائج باقي المجموعات من خلال ما يلي:

**الشكل رقم(1): تطور نسبة امتلاك الأفراد لحسابات مالية رسمية في البلدان العربية**

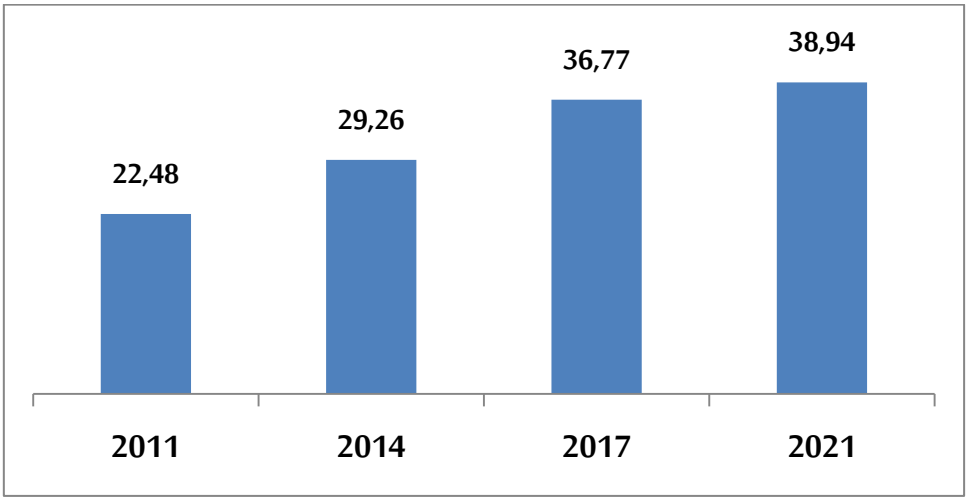


**المصدر:** من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (World Bank, 2021)

شهد مؤشر امتلاك الأفراد لحسابات مالية رسمية في البلدان العربية تحسنا ملحوظا بفضل الجهود المبذولة، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات رسمية من (22,48%) سنة 2011 إلى (38,94%) سنة 2021، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة في الدول العربية التي شملها التقرير إلا أنها نسبة ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي(76.2%) أو متوسط البلدان النامية (68,63%)، فيما ترتفع هذه النسبة في البلدان مرتفعة الدخل إلى (96,35%).

**ب.مؤشر استخدام المدفوعات الرقمية:**

يتمثل هذا المؤشر في عدد الأفراد الذين قاموا بمعاملات رقمية كدفع الفواتير أو ارسال أو تلقي تحويلات مختلفة من ضمنها التحويلات الحكومة، أو تلقي الراتب أو المعاش مباشرة من أو إلى حساب مؤسسة مالية أو من خلال حساب الأموال عبر الهاتف المحمول خلال السنة الماضية (World Bank, 2022, p. 143).

**الشكل رقم(2): نسبة الأفراد البالغين الذين استخدموا المدفوعات الرقمية(%)**

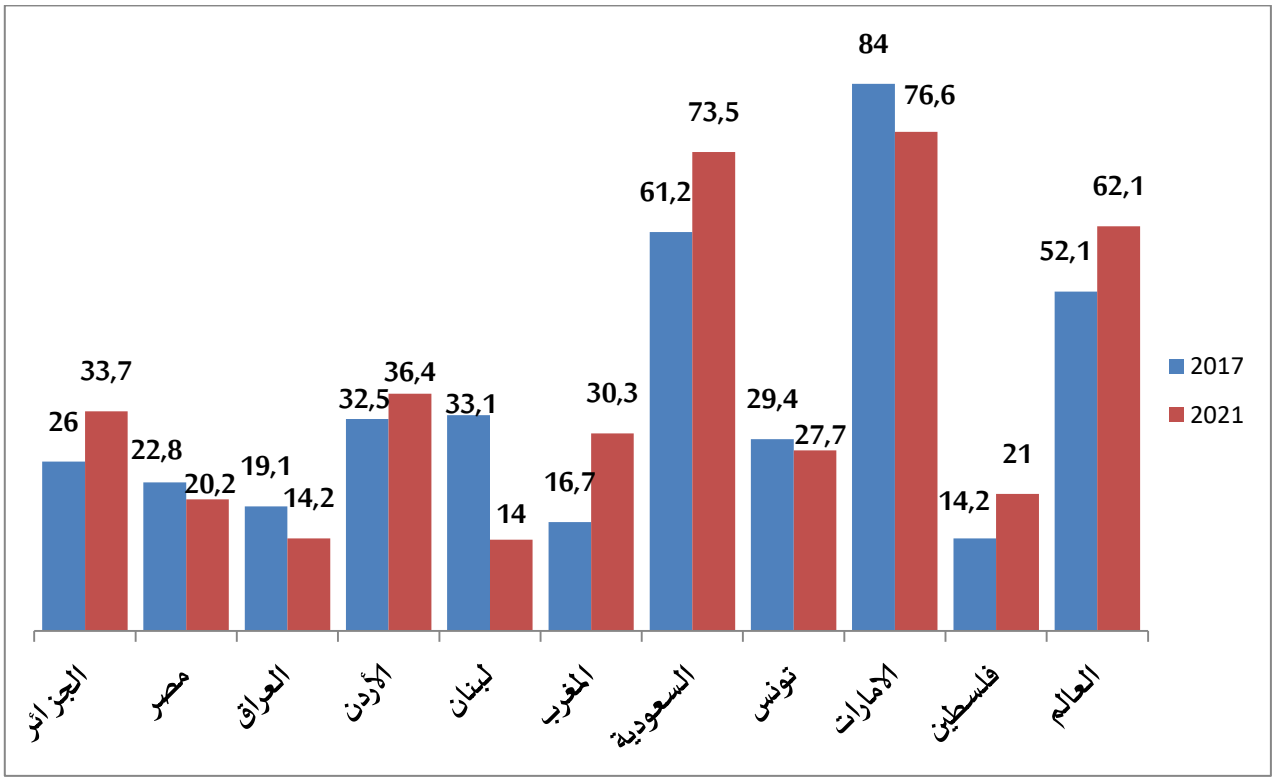


**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (World Bank, 2022).

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول أن أكبر النسب حققتهما كلا من السعودية والامارات فيما يخص تطور استخدام المدفوعات الرقمية، حيث أنهما حققا نتائج أكبر من المتوسط العالمي وتضاهي النسب المحققة

من قبل الدول مرتفعة الدخل، وتعود هذه النسب إلى توفر البنية التحتية الرقمية وتطورها في معظم دول الخليج مقارنة بباقي الدول العربية.

**ج.مؤشر الادخاروالاقتراض في المؤسسات المالية:**

من خلال هذا المؤشر يتم معرفة نسبة الأفراد الذين قاموا بالادخار و الاقتراض باستخدام حساب مالي رسمي في البنوك أو المصارف المختلفة مقارنة مع الأفراد الذين قاموا بالادخار والاقتراض خارج الاطار الرسمي من خلال العائلة أو الأصدقاء أو جمعية وغيرها.

**الشكل رقم(3): نسبة المدخرين من المؤسسات المالية الرسمية في عينة من الدول العربية(2021)**

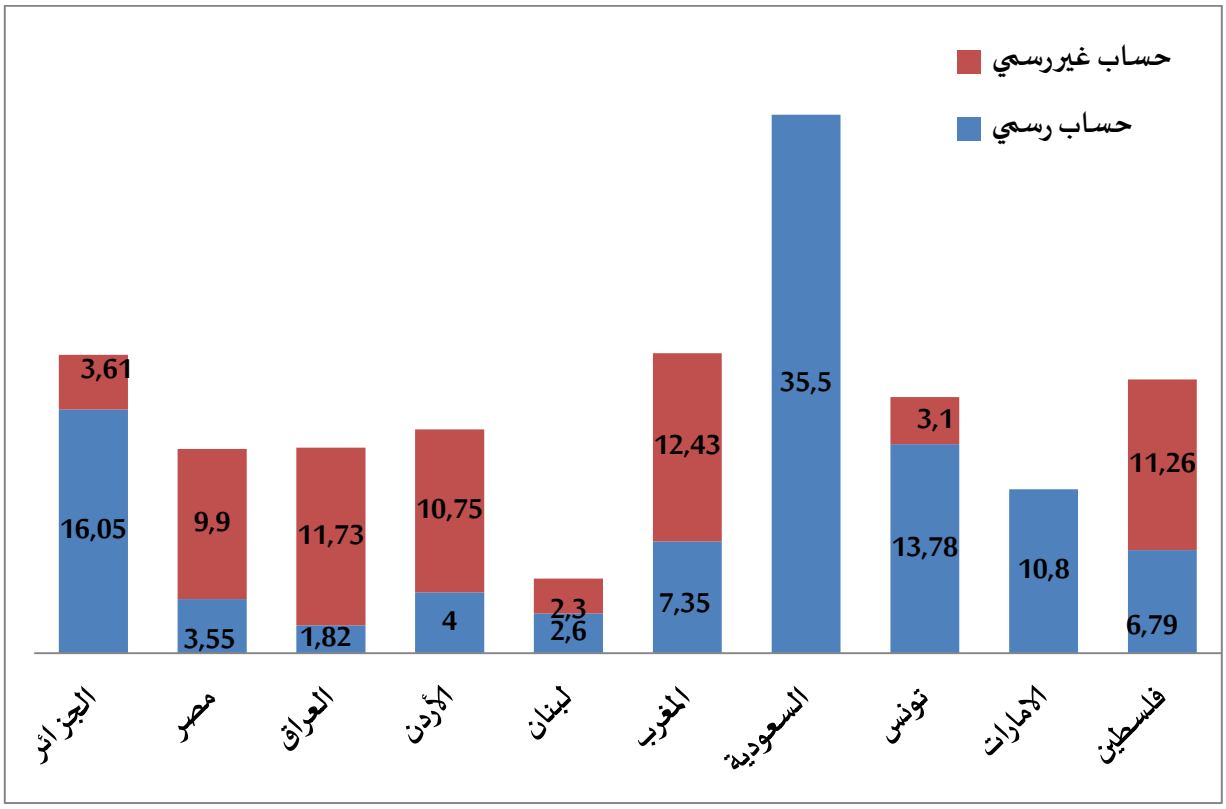


**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على:(World bank, 2021)

حسب قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة 2021 فإن متوسط الادخار لدى المؤسسات المالية الرسمية في البلدان العربية بلغ(10.42%) مقارنة بالمتوسط العالمي(29.43%) أما بالنسبة للدول المرتفعة الدخل فتصل نسبة هذا المؤشر إلى(57.94%)، وبالتالي تعتبر نسبة الدول العربية ضعيفة مقارنة بباقي المجموعات وهو ما يؤكده الشكل رقم(3) حيث تنخفض نسبة الادخار في المؤسسات الرسمية لدى معظم الدول العربية بالإضافة إلى لجوء الأفراد إلى الادخار من خلال القنوات غير الرسمية كالأصدقاء والأهل وغيرها، وبالتالي

يجب على المؤسسات المالية العمل على تحفيز الأفراد وتزويدهم بكافة المعلومات اللازمة لتحويلهم إلى ادخار أموالهم في القطاع الرسمي.

**الشكل رقم(4): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية في عينة من الدول العربية(2021)**

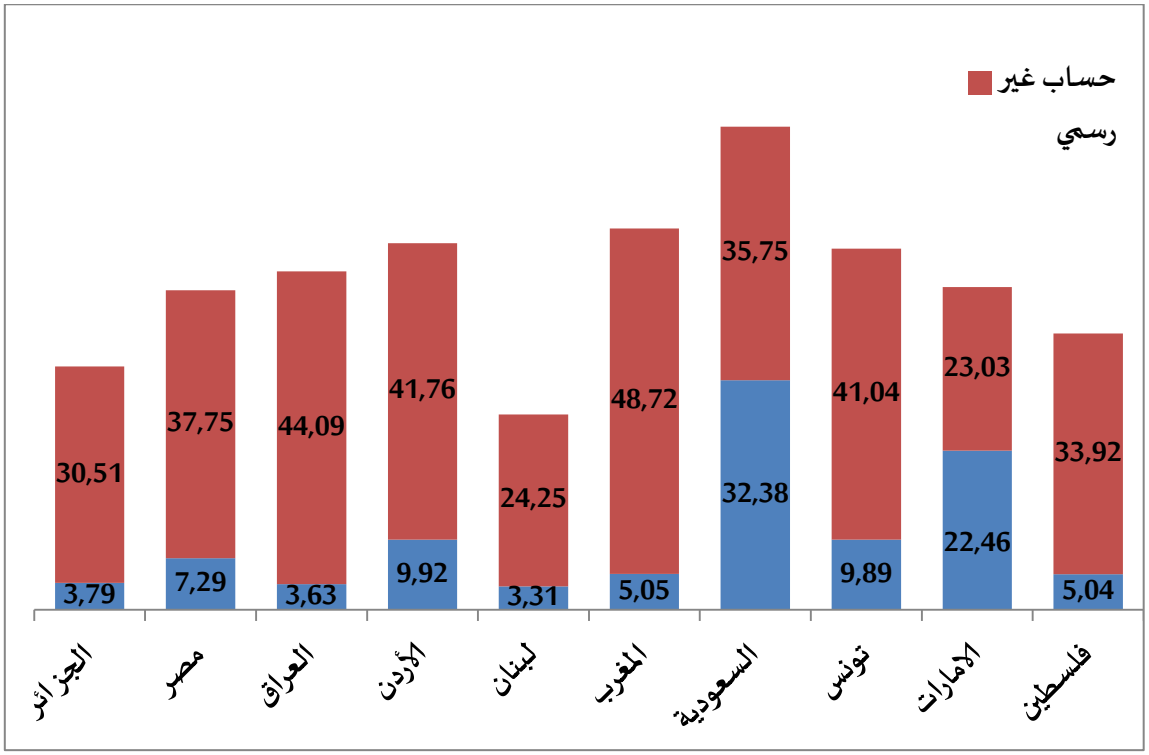


**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على:(World bank, 2021)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية منخفضة لدى معظم الدول العربية(ما عدا السعودية والامارات)،إلى جانب اعتماد الأفراد على الاقتراض من المصادر غير الرسمية(الأهل، الأصدقاء، الجمعيات..)، وهو ما يدل على صعوبة الاقتراض في الدول العربية وضعف دور المؤسسات المالية في توفير التمويل للأفراد.

**د.مؤشر ملكية بطاقة خصم أو ائتمان:**

يعتبر عدد مستخدمي بطاقات الائتمان من المؤشرات المهمة للشمول المالي، ويعتمد استخدام بطاقات الائتمان على مدى تطور البنية التحتية التقنية المتوفرة في الدولة (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 197). وفي هذا الاطار بلغت نسبة الأفراد الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في الوطن العربي(15,87%) لسنة 2021، وبالرغم من تطور هذه النسبة مقارنة بسنة 2017 (11,03%) إلا أنها لا تزال بعيدة عن المتوسط العالمي(40,29%)، وتبتعد بشكل كبير مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع(84,90%). أما بالنسبة لامتلاك بطاقة ائتمان فحسب بيانات البنك الدولي فإن(30,59%) من الأفراد فقط في سنة 2021 يمتلكون بطاقة ائتمان

مقابل(46%) كمتوسط للبلدان النامية و(90,91%) للبلدان ذات الدخل المرتفع. وبالتالي يمكن القول أن هناك عدد من الأفراد يمتلكون بطاقة ائتمان ولكن عدد قليل منهم يستخدمها في اجراء العمليات المالية. ويمكن توضيح كل ما سبق من خلال الشكل الموالي.

**الشكل رقم(5): نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة ائتمان في عينة من الدول العربية(2021)**

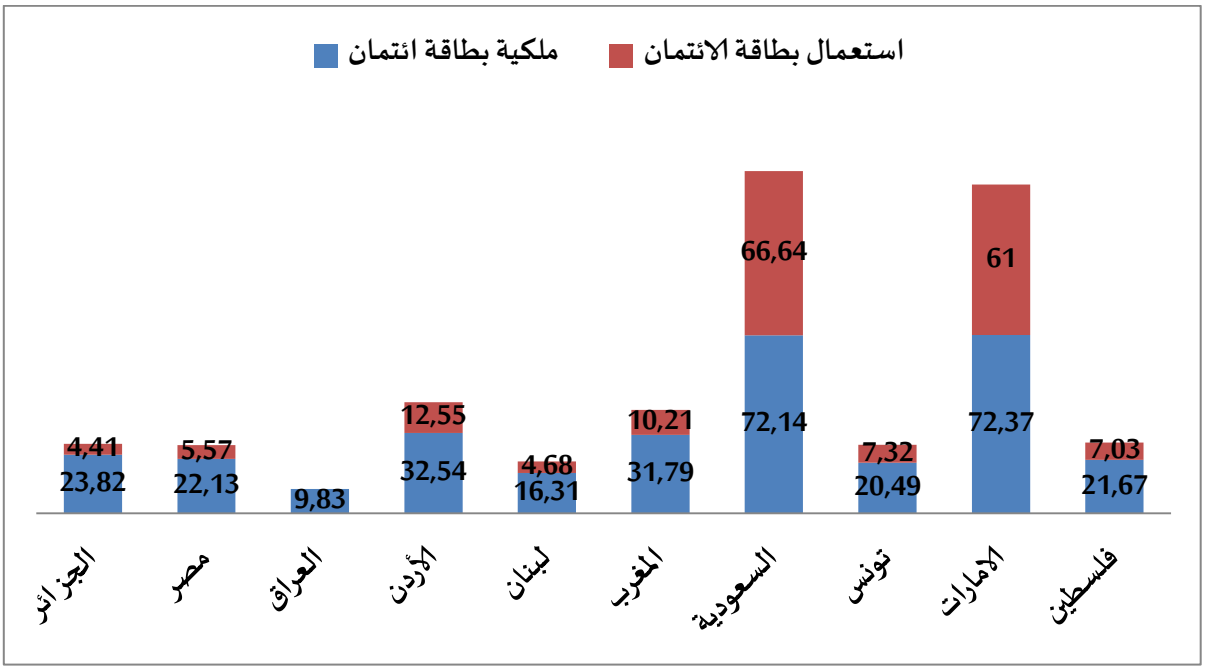


**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (World Bank, 2021)

الشكل أعلاه يوضح النسب العالية التي حققتها كلا من السعودية والامارات بالنسبة لملكية الأفراد لبطاقة ائتمان واستخدامها في معاملاتهم المالية، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فيمكن القول أن هناك فجوة بين امتلاك بطاقة ائتمان واستعمالها وهو ما يؤكد ميل الأفراد في هذه الدول إلى تسوية معاملاتهم المالية باستخدام الطريقة الكلاسيكية وبالاعتماد على النقود.

والجديد في تقرير المؤشر العالمي للشمول المالي لسنة(2021) إدراج تأثيرات جائحة كورونا الايجابية والسلبية، فمن ناحية لايزال الأفراد في جميع دول العالم يعانون من تداعيات الجائحة بعد فقدانهم لوظائفهم ودخولهم في ضائقة مالية، ومن ناحية أخرى أعطت هذه الجائحة دفعا كبيرا للمعاملات المالية الرقمية باعتبارها كانت الحل الوحيد أثناء تفشي المرض، وبالتالي العديد من الأفراد قاموا باستخدام الحسابات المالية الرقمية لأول مرة أثناء الجائحة.

وحسب بيانات الشمول المالي للبنك الدولي لسنة 2021 بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وخلال جائحة كورونا بلغت نسبة الأفراد الذين استخدموا حساب مالي أو الهاتف المحمول لسداد فاتورة المياه

أو الكهرباء لأول مرة (1,5%)، بينما بلغ عدد الأفراد الذين استخدموا بطاقة الائتمان أو الهاتف المحمول لإجراء عملية شراء من متجر أو عبر الانترنت بعد جائحة كورونا ولأول مرة (3,8%). وبالتالي يمكن القول أن جائحة كورونا أعطت دفعة نوعا ما لاستخدام الحسابات المالية أو الاعتماد على المدفوعات الرقمية لتسوية العمليات المالية المختلفة.

أما فيما يتعلق بالأفراد الذين تضرروا بسبب جائحة كورونا، وحتى بعد التعافي النسبي للعالم من هذه الجائحة فإن (45,68%) من الأفراد في العالم العربي يعانون من ضائقة مالية ، ويمكن توضيح نسبتهم من خلال الشكل الموالي:

**الشكل رقم(6): نسبة الأفراد في العالم العربي الذين يعانون من ضائقة مالية بسبب جائحة كورونا(2021)**

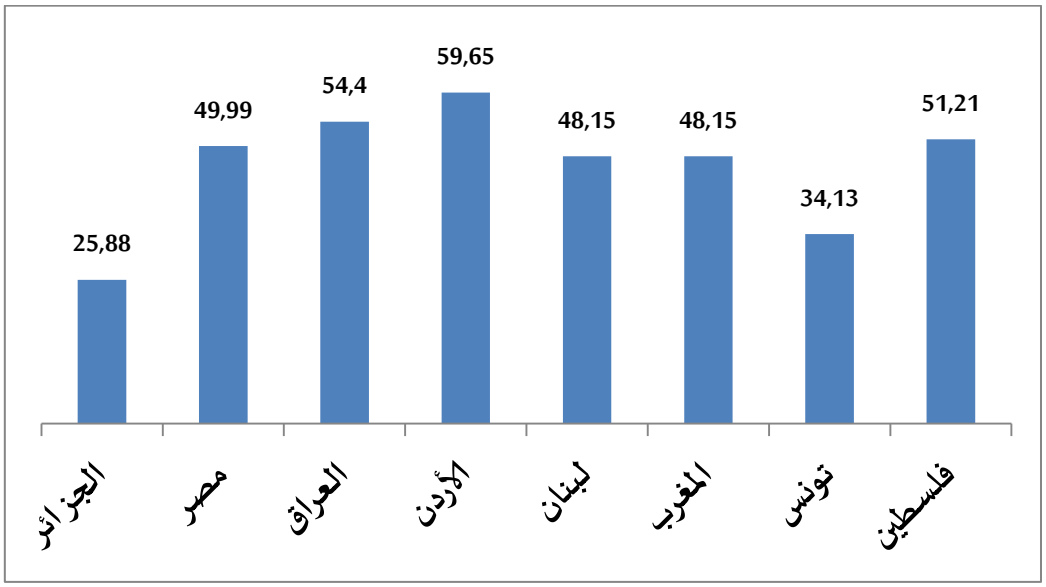


**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (World Bank, 2021)

من خلال الشكل السابق يمكن القول أن تداعيات جائحة كورونا يمكن أن تطرح صعوبات لدى الدول العربية في تعزيز الشمول المالي، بسبب فقدان العديد من الأفراد لدخلهم وعدم قدرتهم للاندماج في النظام المالي الرسمي، بالتالي يجب على الدول العربية السعي لتحسين الظروف المعيشية للمتضررين وتقديم المساعدات اللازمة وتشجيع المشاريع الصغيرة للفئات المهمشة والمتضررة.

**2.تحليل نتائج الدول العربية في مؤشر الشمول المالي:**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من النتائج يمكن مناقشتها من خلال النقاط التالية:

- حوالي (60%) من الأفراد البالغين في العالم العربي لا يمتلكون حسابات مالية وهو ما يمثل أكبر عائق أمام تحقيق الشمول المالي في المنطقة.
- تحقيق السعودية والامارات نسب عالية للشمول المالي على عكس باقي الدول العربية، ويعود هذا التباين إلى التطور الكبير للبنية التحتية سواء المالية أو الرقمية في دول الخليج بصفة عامة، فيما تعاني باقي الدول العربية من ضعف كبير في هذا المجال.
- ضعف نسبة الأفراد المستفيدين من الخدمات الرقمية سواء من خلال تسديد مختلف فواتيرهم عبر الهاتف أو الانترنت أو من خلال اجراء تحويلاتهم رقميا، وهو ما يمثل عائق آخر أمام الشمول المالي باعتبار أن التكنولوجيا تسهل وتسرع عمليات الادماج المالي.
- لجوء أغلبية الأفراد في البلدان العربية إلى الادخار والاقتراض من المصادر غير الرسمية، وهو ما يؤكد عدم قدرة المؤسسات المالية على توفير وتوصيل الخدمات المالية للأفراد من جهة، وضعفها في تقديم التمويل اللازم لهم من جهة أخرى.
- انخفاض نسبة استخدام الافراد لبطاقة ائتمان في معظم الدول العربية، حيث أنه فيما عدا السعودية والامارات تراوحت نسبة الاستخدام بين(4%-12%)، وهو ما يؤكد تأخر البنية التحتية التقنية ولجوء الأفراد إلى الطريقة الكلاسيكية في اجراء معاملاتهم المالية المختلفة.
- تداعيات جائحة كورونا حيث أن أكثر من (45%) من الأفراد في العالم العربي يعانون من أزمة مالية منذ تفشي الجائحة وحتى الآن وبالتالي صعوبة ادماجهم في النظام المالي الرسمي مما يتطلب من الحكومات وضع استراتيجيات لتحسن أوضاعهم.

**الخاتمة:**

تواجه الدول العربية مجموعة من التحديات في سبيل تحقيق الشمول المالي أهمها ضعف وصول الأفراد للخدمات المالي ونقص الوعي والثقافة المالية مما أدى إلى انخفاض استخدام الأفراد للحسابات المالية الرسمية في الادخار والاقتراض وحتى بالنسبة لاستخدام بطاقة الائتمان أو الخدمات عبر الهاتف النقال أو الانترنت، وبالتالي يجب على الدول العربية التركيز على تحسين البنية التحتية المالية وتطوير سوق الخدمات المالية المحلية وتوفير الدعم اللازم للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر بالإضافة إلى نشر الوعي والثقافة المالية فيما بين الأفراد.

## قائمة المراجع:

### أولا: المراجع باللغة العربية:


- البنك المركزي الاردني. (2018). **ملخص الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي**. تاريخ الاسترداد 23 3, 2023، من https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/JANPDF/Executive%20Summary%20AR.pdf
- البنك المركزي الجزائري. (2022). **الشمول المالي**. تاريخ الاسترداد 30 3, 2023، من https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/10/inclusion6.pdf
- البنك المركزي المصري. (2022). **استراتيجية الشمول المالي(2022-2025)**. مصر.
- البنك المركزي المصري. (9 10, 2022). **البنك المركزي المصري يطلق استراتيجية الشمول المالي (2022-2025)**. تاريخ الاسترداد 25 3, 2023، من https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2022/10/the-central-bank-of-egypt-launches-the-financial-inclusion-strategy
- المصرف المركزي المصري. (2019). **مفاهيم مالية: الشمول المالي**. تاريخ الاسترداد 30 3, 2023، من https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publications/files/ar_financialinclusion_ebi.pdf
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). **متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**. تاريخ الاسترداد 30 3, 2023، من https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/requirements-for-adopting-a-comprehensive-national-strategy-to-enhance-financial-inclusion-in-arab-countries.pdf
- حنين محمد بدر عجور. (2017). **دورالاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء( دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)**. مذكرة ماجستير في ادارة الأعمال. كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
- رؤية السعودية 2030. (2016). **برنامج تطوير القطاع المالي**. تاريخ الاسترداد 31 3, 2023، من https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/vrps/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/
- صندوق النقد العربي. (2019). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. الامارات.
- صندوق النقد العربي. (2021). **مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية**. الامارات: أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) . (الدائرة الاقتصادية).
- صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2019). **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الصفحات 104-129.

- محمود محمد خير الدين. (2019). **الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية: نماذج دولية**. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. (2017). **الخطة الاستراتيجية الثانية(2017-2022)**. تاريخ الاسترداد 31 3, 2023، من https://www.qfcra.com/ar-qa/Publications/CorporateDocuments/Documents/2nd_Strategic_plan_2017-2022_AR.pdf
- منظمة العمل الدولية. (2019). استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق(2020-2023). تاريخ الاسترداد 30 3, 2023، من https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_775895.pdf


**ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية**


- World bank. (2021). ***The Global Findex Database 2021***. Consulté le 3 27, 2023, sur https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data
- World Bank. (2022). ***The Little Data Book On financial Inclusion***.